العرب
الجمعة 2019/08/23
السنة 42 العدد 11445

الأسد يطبق تفاهمات سوتشي بالنار وعينه على كامل إدلب

الجيش السوري يركز في عملياته العسكرية على تنفيذ ما جاء في اتفاق سوتشي، ولكن جل الترجيحات تصب في سياق أن الهدف أبعد من ذلك وهو استعادة كامل محافظة إدلب ومحيطها.

سيلفي في محيط من الركام

دمشق – تنصب الأعين على الوجهة المقبلة للجيش السوري بعد استعادته لمدينة خان شيخون، وسط تساؤلات حول ما إذا كان سيقتصر على تطبيق اتفاق سوتشي ورسم حدود المنطقة العازلة بالنار، بعد أن ماطلت تركيا في الوفاء بتعهداتها أم أن هناك نية لاستعادة كامل المحافظة ومحيطها؟

وإلى حد الآن يبدو أن الجيش السوري يركز في تقدمه على المناطق التي من المفروض أنه جرى التفاهم بشأنها بين الجانبين الروسي والتركي في سبتمبر الماضي، ومنها استعادة الطريق الدولي دمشق-حلب، الذي يمر من خان شيخون.

وجرى التوصل إلى اتفاق سوتشي خلال لقاء قمة بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين في 17 سبتمبر، على البحر الأسود ويقضي الاتفاق بإقامة منطقة عازلة بعمق 20 كلم في إدلب مع سحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من الفصائل المقاتلة، وانسحاب الجماعات الجهادية إلى الحدود التركية.

وهناك تسريبات تتحدث عن تفاهمات أخرى غير معلنة تضمنها الاتفاق بينها استعادة الحكومة السورية للطريق الدولي الرابط بين دمشق وحلب، وأيضا مدينة جسر الشغور التي تتخذها الفصائل الجهادية منطلقا لاستهداف القاعدة العسكرية الروسية حميميم في محافظة اللاذقية.

سام هيلر

روسيا كرست سطوتها، وتفوقها في أي نقاش حول إدلب

وبقي هذا الاتفاق حبرا على ورق لا بل إن تركيا عمدت إلى استغلاله لربح الوقت وإطلاق يد الجماعات الجهادية التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة سابقا) في ديسمبر الماضي للسيطرة على معظم المحافظة ومحيطها.

ويبدو من خلال تحركات الجيش أن الهدف الحالي هو تطبيق اتفاق سوتشي بقوة السلاح، ولكن متابعين لا يستبعدون تكرار ذات السيناريو في مناطق خفض التصعيد الأخرى مثل الغوطة الشرقية وحلب في إدلب.

ويلفت هؤلاء إلى أن السياسة الروسية في سوريا مبنية أساسا على استعادة الحكومة السيطرة على كامل أراضيها، وهي تعتبر أن الوقت حاليا مؤات للقيام بهكذا خطوة، بعد النجاح في استعادة معظم المحافظات، وقبيل انطلاق أعمال اللجنة الدستورية التي شارفت القوى المعنية على تشكيلها.

وأعلنت دمشق الخميس فتح معبر للمدنيين الراغبين في الخروج من ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي.

ونقلت وكالة الأنباء السورية "سانا" عن مصدر بوزارة الخارجية أنه تم "فتح معبر إنساني في منطقة صوران في ريف حماة الشمالي بحماية قوات الجيش العربي السوري". وأوضح المصدر أن الهدف هو "تمكين المواطنين الراغبين في الخروج من المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين في ريف حماة الشمالي وإدلب الجنوبي" باتجاه مناطق سيطرة الحكومة في محافظة حماة (وسط).

ونشر التلفزيون الرسمي صورا تظهر حافلات خضراء اللون تنتظر عند معبر صوران في مشهد شبيه بما حصل خلال معارك الغوطة الشرقية وقبلها حمص الشمالي وحلب. ويلجأ الجيش السوري عادة إلى استراتيجية فتح المعابر أمام المدنيين للخروج من مناطق على وشك استعادة السيطرة عليها، إن عبر اتفاقات إجلاء أو عبر عمل عسكري.

ويتردد الكثير من سكان مدن وبلدات تسيطر عليها الفصائل المقاتلة في الخروج باتجاه المناطق الحكومية خشية تعرضهم للاعتقال أو إجبارهم على الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية. وعادة ما يتطلب الأمر وقتا ويجبر السكان على المغادرة على وقع اشتداد القصف. وسيطر الجيش الأربعاء على مدينة خان شيخون في ريف إدلب الجنوبي. وتمكن بذلك من فرض حصار على منطقة ممتدة من جنوب خان شيخون إلى ريف حماة الشمالي، وأغلقت كافة المنافذ أمام القوات التركية الموجودة في أكبر نقطة مراقبة في بلدة مورك في شمال حماة.

وتتواجد القوات التركية الداعمة للمعارضة في هذه النقطة وغيرها بموجب الاتفاق مع روسيا.

ورحب الكرملين بسيطرة الجيش السوري على خان شيخون. وقال المتحدث باسمه ديميتري بيسكوف إن الرئيسين التركي والروسي قد يجريان اتصالا هاتفيا "خلال الأيام المقبلة".

وأكدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أهمية الاتفاقات حول إدلب، وقالت "في هذا السياق، نواصل تعاوننا مع تركيا في إطار اتفاق سوتشي"، فيما بدا أن موسكو تبقي على باب التفاوض مفتوحا مع أنقرة للتوصل إلى صيغة تسوية تحد من الخسائر في إدلب ومحيطها. وكان المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين قد أعلن أن الرئيس التركي سيستضيف نظيريه الروسي والإيراني في قمة في أنقرة لبحث المسألة السورية في 16 سبتمبر، في دحض لترجيحات حول إمكانية إلغاء القمة الموعودة في ضوء التوتر التركي الروسي المكتوم بسبب إدلب.

ويقول الباحث في مجموعة الأزمات الدولية سام هيلر "بسيطرتها على خان شيخون، أعادت روسيا تكريس سطوتها، وتفوقها في أي نقاش حول إدلب كما ذكّرت الجميع بأنها قادرة على التصعيد أكثر". ويوضح أن التطورات الأخيرة تظهر أن موسكو ودمشق "قادرتان على التقدم حول المواقع التركية وجعل قوات المراقبة التركية غير مهمة"، وإن كانتا غير مهتمتين بالتعرض لها، ما قد تكون له نتائج وخيمة.

انفراج أزمة موظفي السلطة الفلسطينية بعد تفاهم مع إسرائيل

رام الله – أعلنت الحكومة الفلسطينية، الخميس، أنها ستصرف جزءا من مستحقات الموظفين العموميين، عن رواتبهم الشهرية التي لم يتقاضوها كاملة خلال الشهور الماضية.

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، إن حكومته ستصرف الشهر المقبل، راتبا للموظفين بقيمة 110 بالمئة، يتكون من 50 بالمئة، مما تبقى للموظفين من راتب فبراير الماضي، إلى جانب 60 بالمئة من راتب أغسطس الجاري.

ومنذ فبراير الماضي، صرفت الحكومة 50 بالمئة من رواتب الموظفين العموميين (133.2 ألف موظف)، ورفعت نسبة الصرف إلى 60 بالمئة اعتبارا من أبريل الماضي.

وذكر اشتية أن "الأزمة الناتجة عن استمرار احتجاز الاحتلال لأموالنا ما زالت قائمة، لكننا توصلنا إلى تفاهمات حول ضريبة المحروقات (البلو) مع إسرائيل، ما يعني أننا سنبدأ باستيراد البترول دون هذه الضريبة".

وبدا واضحا أن إسرائيل تخشى من انفجار الوضع في الضفة الغربية على خلفية الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية ما دفعها إلى التوصل إلى تفاهمات بشأن ضريبة المحروقات.

وخلال وقت سابق الخميس، أعلن حسين الشيخ، رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية (المختصة بالتواصل مع إسرائيل)، أن الجانب الفلسطيني بدأ بجباية ضريبة المحروقات (البلو) بدلا من إسرائيل.

وقال الشيخ، الذي يشغل كذلك منصب عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، في تغريدة على توتير "بدأنا باستيراد البترول من إسرائيل دون ضريبة (البلو)، بأثر رجعي عن السبعة شهور الماضية".

وضريبة المحروقات (البلو)، أحد أنواع الرسوم المفروضة على الوقود المبيع في السوق الفلسطينية، وتشكّل نسبته أزيد من 100 بالمئة من سعر الوقود الأساسي، وكانت إسرائيل تحولها للفلسطينيين ضمن أموال المقاصة.

واعتبارا من الشهر الجاري، بدأت الحكومة الفلسطينية تجبي ضريبة "البلو" محليا من خلال طواقم وزارة المالية. وتضخ ضريبة "البلو"، للحكومة، التي تواجه حاليا أزمة مالية خانقة، 240 مليون شيكل شهريا بالمتوسط.

وتواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية، منذ قرار إسرائيل في فبراير، اقتطاع جزء من أموال الضرائب.

زيارة الحريري إلى واشنطن تنعكس إيجابا على الوضع المالي اللبناني

باسيل يتحسب لضغوط أميركية محتملة بالاحتماء بموسكو

بيروت – بدأت المفاعيل الإيجابية لزيارة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري إلى واشنطن تظهر خاصة على الصعيد المالي، حيث هناك أنباء عن توجه إحدى كبرى وكالات التصنيف الائتماني الدولي "ستاندر أند بورز" لمنح لبنان فرصة قبيل السير في خيار خفض جديد لتصنيفه السيادي.

وأكد وزير الإعلام جمال الجراح عقب اجتماع لمجلس الوزراء الخميس أن "التصنيف سيبقى كما هو ولن يتغيّر والحكومة تأخذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على الوضع الاقتصادي والمالي ولن نتأثّر بالتصنيف".

وعقد الحريري خلال زيارة الأسبوع الماضي إلى الولايات المتحدة عدة لقاءات مع مسؤولين من الإدارة الأميركية وعلى رأسهم مايك بومبيو، ومن المؤسسات المالية الدولية، واتسمت اللقاءات بالإيجابية لجهة تأكيد تلك الجهات حرصها على دعم اقتصاد لبنان.

وكان المسؤولون اللبنانيون قد فشلوا في وقت سابق في إقناع الوكالة الدولية "ستاندر أند بورز" بمد فترة التقييم، حتى أنه تم عقد اجتماع اقتصادي ومالي قبيل سفر الحريري إلى واشنطن ركز على كيفية مواجهة التصنيف المتوقع.

ويرى خبراء أن توجه الوكالة لمد فترة التقييم يعود إلى عدة اعتبارات أهمها التحركات التي قام بها الحريري والاتصالات التي أجراها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي يحظى بثقة كبيرة في الأوساط الأميركية والمؤسسات الدولية.

ويلفت هؤلاء إلى أن النقطة الأهم هي أن لبنان أظهر رغبة في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها مع المجموعة الدولية الداعمة من خلال إقرار موازنة العام 2019، والتي توصلت إلى خفض العجز المالي إلى نسبة 7 بالمئة، ومتوقع أن يتواصل النهج الإصلاحي في موازنة العام 2020، كل ذلك دفع الوكالة الدولية إلى تعديل قرارها بالإبقاء على التصنيف الحالي وهو ما سينعكس وجوبا على أسواق السندات.

ولبنان مثقل بأحد أكبر أعباء الدين العام في العالم، الذي يعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبدو رئيس الوزراء اللبناني الذي عقد الخميس أولى جلسات حكومته بعد أكثر من شهر على خلفية أزمة قبرشمون في وضع مريح لجهة ما حققه خلال زيارته لواشنطن والتي عززت موقفه السياسي ومنحته جرعة دعم معنوية قوية بخلاف بعض القوى التي بدت غير مطمئنة، وسط خشيتها من أن تكون لهذه الرغبة الأميركية في دعم لبنان أثمان سياسية باهظة مضطرة هي إلى دفع فاتورتها.

ولعل الرئيس ميشال عون وصهره جبران باسيل من أبرز المعنيين، ذلك أنه لا يخفى على أحد وجود امتعاض أميركي واضح من سياستهما الداعمة لحزب الله، وقد انتقدت واشنطن عبر بيان لسفارتها في بيروت مؤخرا محاولات ضرب الزعيم الدرزي وليد جنبلاط عبر توظيف حادثة قبرشمون في خطوة غير معتادة من واشنطن تؤكد رهانها القوي على القوى السيادية في مواجهة "قوى الممانعة".

عون يستعد لمفاجآت أميركية غير سارة

وتقول دوائر سياسية إن الحريري نجح عمليا في تثبيت الغطاء الأميركي الداعم للبنان سياسيا ودفاعيا، ولكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستوقف حملتها على حزب الله والتي قد تطول حلفاء الحزب في الفترة المقبلة وبينهم التيار الوطني الحر.

ودحض الرئيس ميشال عون الاثنين الشائعات عن إيعاز الولايات المتحدة له بإبعاد وزير الخارجية جبران باسيل، قائلا "أنا لا أبعد جبران باسيل ولا أي إنسان آخر. وليست لي مصلحة في ذلك. فجبران باسيل هو رئيس حزب ورئيس أكبر كتلة نيابية".

جاء ذلك خلال لقائه إعلاميين لبنانيين في مقره الرئاسي الصيفي في بيت الدين في جبل لبنان.

ولا يستبعد محللون أن يكون الحريري قد تسلم جملة من الرسائل مفادها أن انخراط التيار الوطني الحر والرئيس عون في أجندات حزب الله قد يقود إلى خطوات متشددة حيالهما.

وكان الحريري قد اجتمع الخميس بالرئيس عون قبل لقاء أعضاء مجلس الوزراء لوضعه في إطار المحادثات التي أجراها في الولايات المتحدة.

وفيما بدا محاولة استباقية لما يمكن أن يواجهه الرئيس عون وصهره، من الإدارة الأميركية التي لا يمكن التكهن بسياساتها، عمد باسيل إلى تعزيز تواصله مع الجانب الروسي وهو ما ترجم في لقاءه مع سفير روسيا في لبنان ألكسندر زاسبكين الأربعاء.

وشدد السفير الروسي خلال اللقاء على موقف بلاده الرافض لأي تدخلات خارجية في لبنان في إشارة إلى واشنطن.

وتسعى روسيا جاهدة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك بفضل تدخلها المباشر في الأزمة السورية، في العام 2015، ولا يستبعد خبراء أن تكون لها طموحات أكبر في مزاحمة النفوذ الأميركي والإيراني في لبنان، وهي التي تحافظ على علاقات مع العديد من القوى في هذا البلد.

ويقول متابعون إن باسيل الذي يرنو إلى خلافة عون في قصر بعبدا لن يبخل إذا ما استشعر التهديد في أن يكون جسر روسيا نحو تموقع أكثر صلابة في الساحة اللبنانية مقابل دعمه.

باسيل ينجح في إقصاء مرشح القوات في المجلس الدستوري

بيروت – أثارت عملية إقصاء مرشح حزب القوات اللبنانية سعيد مالك لعضوية المجلس الدستوري ومنح المقعد لمرشح التيار الوطني الحر غضب القوات.

وأقر مجلس الوزراء اللبناني الخميس في اجتماع له في بيت الدين (مقر رئاسة الجمهورية الصيفي في محافظة جبل لبنان) تعيين أعضاء المجلس الدستوري وهم كل من عمر حمزة، إلياس بوعيد، إلياس مشرقاني، فوزات فرحات وعبدالله الشامي.

وهذا أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد أكثر من شهر على التعليق على خلفية أزمة قبرشمون. وقال الوزير ريشار قيومجيان بعد الجلسة "نحن ضد ما حصل ولم تُطرح علينا الأسماء مسبقا بما يخص المجلس الدستوري ونأسف لعدم وجود أخلاقية في السياسة".

ويعكس إقصاء مرشح حزب القوات في المجلس الدستوري لفائدة التيار الوطني الحر إصرار باسيل وحلفائه على تطويق القوات وتحجيمه.

ويعطي إقصاء مرشح القوات رغم أنه في واقع الأمر مستقل وغير متحزب، مؤشرا سلبيا على ما ستكون عليه التعيينات في باقي مفاصل الدولة.